مرصد العنف القائم على النوع الاجتماعي في البيئة المدرسية

الإصدار الثالث

مؤسسة مصريين بلا حدود

القاهرة

2023

إعداد

ا .مي عجلان

باحث مساعد

ا .محمود علاء

إشراف ومراجعة

ا .وسام الشريف

الرئيس التنفيذي لـ مؤسسة مصريين بلا حدود

الإصدار الثالث

القاهرة

أكتوبر 2023

عن المرصد

يأتي مرصد العنف القائم على النوع الاجتماعي داخل البيئة المدرسية " **كإصدار ربع سنوي**" يهدف إلى توفير البيانات حول ظاهرة العنف ضد الفتيات داخل البيئة المدرسية مع تسليط الضوء على السياسات التي اتخذتها الجهات التنفيذية للحد من تلك الظاهرة بجانب التركيز على القوانين والتشريعات والاتفاقيات التي صدقت عليها الدولة المصرية للحد من العنف ضد الأطفال بشكل عام وداخل البيئة المدرسية بشكل خاص.

لماذا المرصد

يسعى المرصد إلى رصد كافة الجهود الخاصة بالسياسات التربوية الحساسة للنوع الاجتماعي والممارسات الواعدة القائمة على إنهاء العنف القائم على النوع الاجتماعي داخل البيئة المدرسية وذلك لتعزيز جودة المدخلات الخاصة بالعمل على دمج وتطوير السياسات الحساسة للنوع الاجتماعي داخل البيئة المدرسية.

من يستهدف المرصد

يتطلع المرصد أن يحظى باهتمام واضعى السياسات في القطاع التعليمي و المتمثلين في (وزارة التربية والتعليم والإدارات التعليمية ومديري المدارس)، كما يستهدف المرصد منظمات المجتمع المدني العاملة في مجال التعليم والتي تولى اهتمامًا خاصًا للعنف القائم على النوع الاجتماعي داخل البيئة المدرسية وذلك على المستوى الدولي والإقليمي والمحلي.

المنهجية المستخدمة في مرصد العنف القائم على النوع الاجتماعي في البيئة المدرسية

حاول مرصد العنف القائم على النوع الاجتماعي في البيئة المدرسية إلى بناء معرفة تراكمية حول ظاهرة العنف القائم على النوع الاجتماعي داخل البيئة المدرسية حيث سلط النسخة الأولى من المرصد على معالجة نقص البيانات والبحوث بسبب عدم الإبلاغ عن بعض أشكال العنف القائم على النوع الاجتماعي داخل البيئة المدرسية، بجانب تسليط الضوء على عدم وجود سياسات تربوية حساسة للنوع الاجتماعي داخل المناهج وطرق التدريس أي حاول المرصد في نسخته الأولى وضع إطار نظري للعنف القائم على النوع الاجتماعي داخل البيئة المدرسية وتسليط الضوء على التحديات التي تقوض جهود العمل بجانب تحليل بعض الأرقام لحوادث العنف داخل البيئة المدرسية خلال العام الدراسي الماضي.

وفي السياق ذاته، جاءت النسخة الثانية من المرصد بمنهجية مختلفة عن إصداره الأول والتي تجمع بين المعرفة النظرية والكمية مع التعمق في دراسة وتحليل ظاهرة العنف القائم على النوع الاجتماعي داخل البيئة المدرسية من حيث أشكال العنف وأسبابه ومبرراته والظواهر المترتبة عليه، كما تم التطرق إلى رصد أفضل الجهود والممارسات التي قامت بها مؤسسات المجتمع المدني لمنع العنف داخل البيئة المدرسية والتوعية به حيث اعتمد المرصد في منهجيته خلال الإصدار الثاني على عقد عدد من المقابلات مع الباحثين والخبراء المعنيين بملف الطفولة بجانب مجموعة من المقابلات مع مؤسسات المجتمع المدني.

وفي سياق متصل، جاءت النسخة الثالثة من المرصد بمنهجية بحثية قائمة على الرصد وتوثيق التجارب المختلفة من خلال رصد التجربة المصرية وتداخلتها في مواجهة العنف القائم على النوع الاجتماعي داخل البيئة المدرسية سواء من خلال تسليط الضوء على القوانين والتشريعات أو البرامج والجهود المختلفة بالإضافة إلى ذلك تم تسليط الضوء على التجارب الدولية في مواجهة ومناهضة العنف القائم على النوع الاجتماعي داخل البيئة المدرسية وتنوع الرصد بين (تجارب دولية اعتمدت على سن قوانين وسياسات وطنية، تجارب دولية استندت على حشد المجتمع

المحلي، تجارب الدولية اعتمدت على الربط بين التعليم ونظم حماية الطفل، تجارب دولية استندت على برامج ومناهج في مكافحة العنف، تجارب دولية استندت على التنسيق بين مختلف القطاعات للقضاء على العنف، تجارب دولية اعتمدت على وجود آليات للإبلاغ عن العنف).

المحور الأول: التجربة المصـــرية لمواجهة العنف القائم على أســـاس النوع الاجتماعي في البيئة المدرسية

اعتمدت التجربة المصرية في مواجهتها للعنف القائم على أساس النوع الاجتماعي بصفة عامة، والعنف القائم على النوع الاجتماعي في البيئة المدرسية بصفة خاصة، بالمزج بين سن التشريعات والقوانين التي من شأنها أن تواجه ظاهرة العنف، وبين خلق آليات للرصد والتقييم من أجل التبليغ والحماية، منها على سبيل المثال لا الحصر لجان الحماية المجتمعية وخط نجدة الطفل، فضلاً عن سلسة القرارت التي صدرت عن وزارة التربية والتعليم والتي من شأنها أن تجرم وتشدد على عدم اللجوء إلى العنف اثناء العملية التعليمة وهو ما تم استعراضه في كلاً من النسخة الأولى والثانية من المرصد بشكل مفصل، ولكن تركز النسخة الثالثة من المرصد على تدابير الحماية والوقاية التي تم تفعيلها منذ اطلاق العمل على مرصد العنف القائم على النوع الاجتماعي في البيئة المدرسية مطلع العام الجارى

التدابير الوقاية والحماية في التجربة المصرية.

أولا: على صعيد وزارة التربية والتعليم

خلال الأشهر الماضية قادت مؤسسة مصريين بلا حدود بالتعاون مع الاتحاد المصري للبحوث والسياسات التربوية سلسلة من الحملات التوعوية واللقاءات المجتمعية وجلسات الحوار مع الخبراء وصناع القرار وأصحاب المصلحه المعنيين بتطوير ملف التعليم من أجل العمل على توحيد الجهود وتوجيه الاهتمام إلى ضرورة التصدي لظاهرة العنف القائم على النوع الاجتماعي في البيبة المدرســـية وهو الامر الذى تداركته وزارة التربيه والتعليم و ظهر في حرصـــها على العمل على حظر العنف بكافة أشـــكاله، نتيجة لما قد يســـببه من آثار تلقي بظلالها على العملية التعليمة، فضلاً عن الآثار النفسية التي يخلفها، مما يؤدى إلى زيادة معدلات تسرب الطلاب من المدارس، وخاصة في مراحل التعليم الأساسي، لذلك سعت الوزارة عبر مجموعة من القرارات والإجراءات الى مكافحة تلك الظاهرة، نذكر منها على سبيل المثال لا الحصر:

1/ لائحة الانضباط المدرسي

تهدف لائحة الانضباط المدرسي إلى توفير بيئة مدرسية آمنة وداعمة تساعد الطلاب على تحقيق النمو الاجتماعي والاكاديمي الصحيح وتساعدهم فى اقامة علاقات ايجابية قائمة على التفاعل القائم على الاحترام المتبادل مع الآخرين، وتعزيز السلوكيات الايجابية والحد من السلوكيات السلبية التى تعرض الطالب الى الاجراءات التأديب، وتحقيق الانضباط المدرسي الفعال لجميع المراحل التعليمية، حيث نصت اللائحة على حق الطلاب فى بيئة تعليمية آمنة وداعمة للعملية التعليمية وخالية من التمييز والتحرش والمضايقات والتعصب الاعمى وتحقق الامن الفكري والراحة النفسية للطلاب، والمعاملة القائمة على الاحترام المتبادل دون تمييز لأى سبب، وخلال شهر سبتمبر لعام 2023 أصدرت وزارة التربية والتعليم القرار الوزاري رقم 187 لسنة 2023 بشأن لائحة الانضباط المدرسي، وعند النظر لتعديلات تلك اللائحة نجد أنها تحتوي على الكثير من الدلالات النفسية والتربوية منها أنها تطبق على جميع الطلاب بجميع المدارس، سواء أكانت مدارس رسمية أم خاصة أم دولية، كذلك تضمنت اللائحة استخدام مصطلحات نفسية وتربوية مثل "التدخلات التربوية" أو "الاجراءات العلاجية" بدلا من كلمه "عقوبة" التي شاع استخدامها فيما سبق، وكذلك استخدام مصطلح " الحماية" للجان المسؤولة عن تطبيق اللائحة، واستخدام مصطلح "مخالفة" لتوصيف السلوك الخاطئ للطالب، ناهيك عن تقسيمها المخالفات إلى ثلاث مستويات بسيطة، متوسطة، شديدة وهذا يتفق مع طبيعة التدخلات في علم النفس التى يجب أن تكون حسب شدة المخالفة، فضلاً عن التدرج في اتخاذ الإجراءات العلاجية حسب حجم المخالفة، وحسب إصرار الطالب على ارتكاب نفس المخالفة.

وفي ضوء ما تقدم وعلى الرغم مما أحرزته تلك اللائحة من تقدم نسبي مقارنةً بما هو مطلوب، إلا أنه عند مطالعة نصوصها نجد أنها لم تول اهتمام بالقدر الكافي لمفهوم النوع الاجتماعي، وما قد يتصل به من إشكاليات العنف القائم على أساسه، فضلا عما قد يشوب إمكانية تطبيقها من معوقات منها عدم قدرة الكثير من المدارس والفصول على استيعاب كثافة الطلاب حال عودتهم إلى المدارس مرة اخرى، وقلة عدد الاخصائيين النفسيين بالمدارس، وتحمل الأخصائي الاجتماعي الكثير من الأعباء الأخرى غير تطبيق اللائحة الانضباط أي أن التعديلات التي أفردتها اللائحة جاءت بعد شهور ممتدة من تسليط الضوء على ضرورة إدماج مفاهيم النوع الاجتماعي داخلها والعمل على توعية المعلمين بأشكال وصور العنف وكيفية التعامل معه ولكن مازالنا نطمح بتعديلات أكثر اتساقًا مع مفاهيم النوع الاجتماعي واشكاله وتسليط الضوء على ظواهره داخل البيئة المدرسية بجانب التوضيح والنص الصريح للعقوبات التي تشمل أشكال العنف القائم على النوع الاجتماعي.

2/ وضع المعلم المصري

يقع جزء كبير من مواجهة العنف القائم على أساس النوع الاجتماعي في البيئة المدرسية على المعلم وذلك كونه رأس الحربة في العملية التعليمية، وأكثر من يحتك بالمتعلمين خلال اليوم الدراسي، ومن هذا المنطلق قد يكون المعلم ذاته سببًا في تفاقم ظاهرة العنف، خاصة إذا كانت هناك علاقة عكسية بين عدد الطلاب المتلقين للتعليم وعدد المعلمون القائمين بالعملية التعليمية ـ زيادة عدد الطلاب، نقص في كوادر المعلمين ـ وبالتالي يزداد نصيب المعلم الواحد من عدد الطلاب الذي يقع على عاتقه مهمة تعليمهم، وفي هذا الصدد كان جدير بالذكر الإشارة إلى ما صدر عن الجهاز المركزي للتعبئة والاحصاء أرقام وإحصائيات مهمة عن المعلمين في البيان الصحفي الصادر بمناسبة اليوم العالمي للمعلم الذى يحتفل به يوم 5 أكتوبر من كل عام، حيث أشارت التقديرات العالمية إلى الحاجة إلى 69 مليون معلم من أجل التمكن من توفير التعليم الأساسي للجميع بحلول عام 2030، وذلك على النحو الموضح بالرسم البياني التالي:

شكل (1)

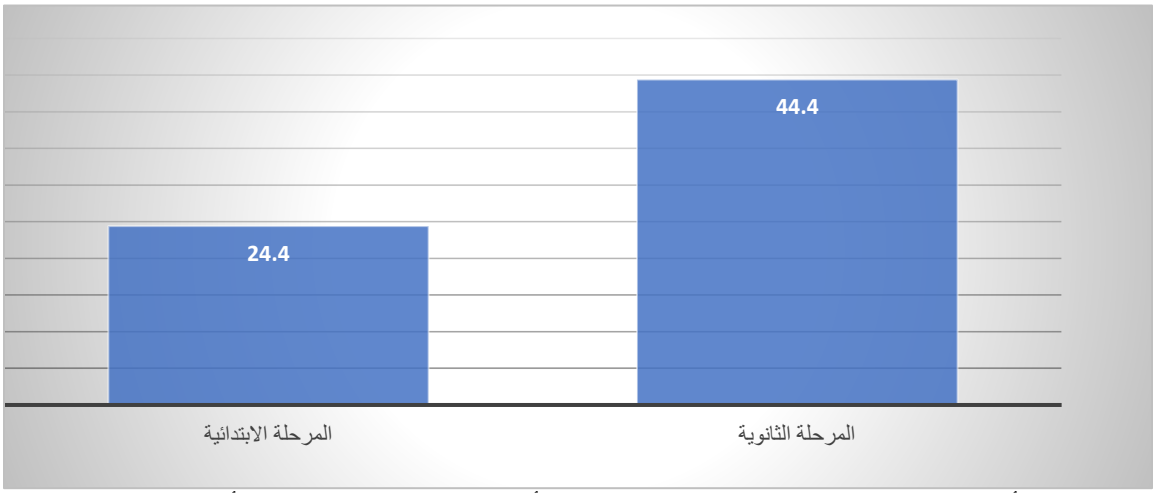

التقديرات العالمية بشأن القوة البشرية اللازم توافرها من المعلمين من أجل التمكن من توفير التعليم الأساسي للجميع بحلول عام 2030

وفي سياق ما تقدم أشار البيان إلى أن هناك 1.099مليون معلم بالتعليم قبل الجامعي "عام - فني – أزهر" يقومون بالتدريس خلال عام 2023/2022، مقابل 1.143 مليون معلم خلال عام 2022/2021، وذلك على النحو الموضح بالرسم البياني التالي:

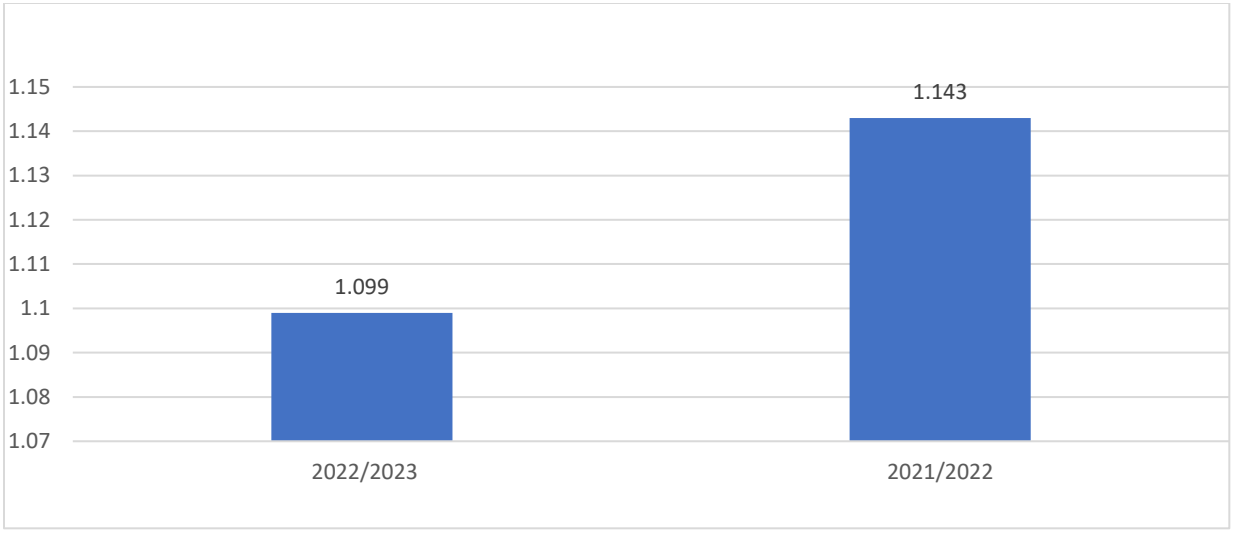

شكل رقم (2)

عدد معلمي التعليم قبل الجامعي "عام - فني – أزهر" القائمين على التدريس خلال أخر عامين دراسيين

وفي سياق متصل أشار البيان أيضا إلى أن 63.2 ألف معلم بالتعليم قبل الابتدائي، (منهم 59.4 ألف معلم بالتعليم العام، 3.8 آلاف بالتعليم الأزهري) يقومون بالتدريس لعدد 1.4مليون تلميذ (منهم 1.2 مليون تلميذ بالتعليم العام، 188.1 ألف تلميذ بالتعليم الأزهري)، بينما هناك 485.5 ألف معلم بالتعليم الابتدائي (منهم 419.3 ألف معلم بالتعليم العام، 66.2 ألف معلم بالتعليم الأزهري) يقومون بالتدريس لعدد 15.1 مليون تلميذ (منهم 13.7 مليون تلميذ بالتعليم العام، 1.4 مليون تلميذ بالتعليم الأزهري)، في أن هناك 275.2ألف معلم بالتعليم الإعدادي (منهم 238.4 ألف معلم بالتعليم العام، 36.9 ألف معلم بالتعليم الأزهري) يقومون بالتدريس لعدد 6.5 مليون تلميذ (منهم 6 مليون تلميذ بالتعليم العام، 505.2 ألف تلميذ بالتعليم الأزهري)، فضلاً عن أن هناك 128.9 ألف معلم بالتعليم الثانوي (منهم 96.2ألف معلم بالتعليم الثانوي العام، 32.7 ألف معلم بالتعليم الأزهري) يقومون بالتدريس لعدد 2.5 مليون تلميذ (منهم 2.1 مليون تلميذ بالتعليم الثانوي العام، 402.2 ألف تلميذ بالتعليم الأزهري)، وذلك على النحو الموضح بالرسم البياني التالي:

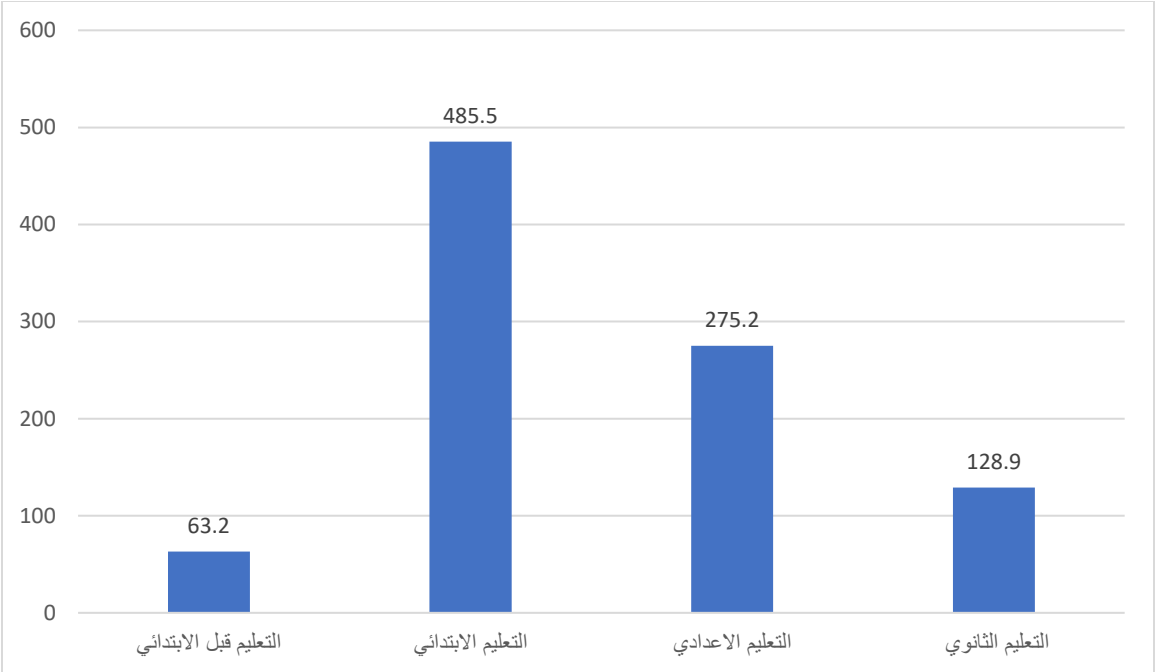

شكل رقم (3)

توزيع معلمي التعليم ما قبل الجامعي "عام - أزهر" القائمين على التدريس خلال العام الدراسي (2022/ 2023)

ثانيًا: على صعيد منظمات المجتمع المدني

دائما ما تلعب مؤسسات المجتمع المدني بصفة عامة دوراً تكميليًا وموازيًا للدور الذي تلعبه السلطات الرسمية فيما يواجه المجتمع من قضـــايا وإشـــكاليات، وذلك انطلاقا من إمكانية وصـــول تلك المؤســـســـات للمناطق المهمشـــة والمجتمعات النائية، وما تمتلكه من قدرات ومهارات وكوادر فعالة في المجتمع، بجانب ما قد تمتلكه تلك الجمعيات من قاعدة جماهيرية مختلفة الشرائح.

في هذا الصـــدد كان لمؤســـســـات المجتمع المدني المصـــرية أدوار وتداخلات بارزة في العمل على التوعية بالعنف القائم على النوع الاجتماعي داخل البيئة المدرسـية بشـكل مباشـر، من خلال نشـر الوعي بالعنف القائم على النوع الاجتماعي داخل البيئة المدرسية نفسـها من خلال العمل مع الأطفال والمعلمين بجانب العاملين في القطاع التعليمي ومحاولة التعاون والتشبيك مع المدارس والمؤسسات الحكومية، فضلاً عن الدور غير المباشر لتلك المؤسسات، من خلال العمل مع الأهالي والحملات المجتمعية الميدانيه والرقميه أيضـــا لضـــمان الوصـــول الى اكبر عدد من المســـتخدفين واذكاء الوعى العام باهميه انفاذ الحق في التعليم بجوده واســـتدامه وامان من خلال منع العنف في سـياق الأسـرة والمجتمع مما ينعكس بدوره على البيئة المدرسـية وهو ما سـلطت عليه النسـخة الثانية من المرصـد الضـوء من خلال رصـد جهود منظمات المجتمع المدني على المسـتوى المحلي والقاعدي، حيث قامت بعض من

هذه المؤسسات بإطلاق عدد من البرامج والمبادرات من شأنها الحد من العنف القائم على النوع الاجتماعي في البيئة المدرسية، وتنوعت الأدوار المختلفة وتمثلت في الأتي:

- مشاريع تطوير السياسات التعليمية التي تدعم النوع الاجتماعي عبر حملات تستهدف أصحاب المصالح والبرلمانين والقطاع الخاص لإجراء تدخلات ذات صلة بتغيير مسار الملف التعليمي وإدماج النوع الاجتماعي في سياسات التعليم.
- المشروعات التنموية التي تدعم النوع الاجتماعي لدى الشباب والنشء، والتي ترصد عملية صنع السياسة العامة في المجتمع الداعمة للنوع الاجتماعي والتأثير عليها لتطوير مداركهم وتشجعهم على ممارسة حقوقهم الأساسية.
- مشاريع المدن الآمنة الخالية من العنف ضد النساء والفتيات، التي تهدف إلي تحسين جودة الحياة عن طريق إنشاء أحياء آمنة ومجتمعات خالية من العنف ضد النساء والفتيات، وذلك من خلال توعية المجتمع (مع التركيز على الأفراد الذين يقيمون في مناطق التدخل) ليكون أكثر استجابة لمنع العنف ضد المرأة والفتيات في الأماكن العامة، وكذلك تحسين البنية التحتية المحلية التي تتضمن تدابير عملية لسلامة النساء والفتيات.
- مشاريع مناهضة العنف ضد المرأة، والتي تهدف إلى تنمية قدرات أفراد المجتمع لتنفيذ انشطة توعية للحد من العنف ضد المرأة، بجانب تمكين الناجيات من العنف للوصول إلى نظام إحالة قوى للمعفنات.
- الورش التدريبية التي تستهدف أخصائيين/ات اجتماعيين ونفسيين، بالمدارس حول (تمكين الاخصائي الاجتماعي بمهارات الحوار مع الأطفال لحمايتهم ومساندتهم من الاستغلال الجنسي، وكيفية خلق حوار مع الطلبة في مرحلتي البلوغ والمراهقة)، ليكونوا نواة مستقبلية للعمل على تدريس مناهج التربية الجنسية والإنجابية على المدى البعيد وللتواصل مع الطلبة والطالبات ورفع وعيهم وإمدادهم بالمعلومات الصحيحة.
- الندوات التوعوية حول نشر الوعي بحقوق الصحة الإنجابية والتربية الجنسية داخل بعض المدارس بمراحلها المختلفة (ابتدائي ــ أعدادي ــ ثانوي) حول كيفية التصدي لظاهرة التحرش والاستغلال الجنسي والتغيرات المصاحبة لمرحلتي البلوغ والمراهقة، مخاطر الختان، ومهارات الحماية من التحرش والاستغلال الجنسي للأطفال والمراهقين، وتصحيح المعلومات المغلوطة لديهم والرد علي ما يراودهم من تساؤلات، وغيرها من تلك القضايا الخاصة بالصحة الإنجابية والجنسية.

المحور الثاني: التجارب الدولية لمواجهة العنف القائم على أساس النوع الاجتماعي

دائما ما تشكل تجارب وممارسات الدول في مواجهة قضية ما أو إشكالية بعينها خط فاصلاً ودليل توجيهيًا لسائر الدول الأخرى عند تشكليها لمعالم تجربتها الخاصة لمواجهة نفس القضية سواء من خلال نقل تلك التجارب وتطويقها حسب كل سياق، أو من خلال مراعاه عوامل نجاح أو فشل تلك التجربة، وفي هذا الصدد يسلط هذا المحور من المرصد إلى رصد التجارب الدولية المختلفة التي قامت بها الدول من أجل مواجهة إشكالية العنف القائم على أساس النوع الاجتماعي في البيئة المدرسية، وذلك بهدف الوقف على أفضل التجارب والممارسات التي تم تنفيذها من قبل الدول حتى يتثنى نقلها والاستفادة من تطبيقها على الصعيد المصري، مع مراعاة اختلاف السياق الاجتماعي والثقافي، وفي هذا الصدد كان جدير بالذكر الإشارة إلى أنه قد تم تقسيم تلك التجارب حسب نوعها وآلياتها المستخدمة وذلك على النحو التالي:

- **تجارب دولية اعتمدت على سن قوانين وسياسات وطنية.**
- **تجارب دولية استندت على حشد المجتمع المحلي.**
- **تجارب الدولية اعتمدت على الربط بين التعليم ونظم حماية الطفل.**
- **تجارب دولية استندت على برامج ومناهج في مكافحة العنف.**
- **تجارب دولية استندت على التنسيق بين مختلف القطاعات للقضاء على العنف.**
- **تجارب دولية اعتمدت على وجود آليات للإبلاغ عن العنف.**

وفي هذا الصدد كان جدير بالذكر أن تلك التجارب التي تم رصدها جاءت على سبيل المثال لا الحصر، وسنتناولها بشيء من التفصيل على النحو التالي:

أولاً: التجارب الدولية التي اعتمدت على أطر القوانين والسياسات الوطنية.

استندت بعض الدول في تجاربها للتصدي للعنف القائم على النوع الاجتماعي في البيئة المدرسية على اعتماد خطة عمل شـــاملة ومتكاملة ومتعددة القطاعات للوقاية منه، والتصـــدي له، من خلال مراعاة هذه الخطة لمنظور النوع الاجتماعي، والأخذ بعين الاعتبار تنوع تجارب الفتيات والفتيان المهمشـــين واحتياجاتهم وتعني بصـــفة محددة بالسـياق المدرسـي، وفي هذا الصـدد نخص بالذكر أطر القوانين والسـياسـات الوطنية التي تحدد آليات الوقاية من العنف القائم على النوع الاجتماعي في البيئة المدرسية والاستجابة له حول العالم، وذلك على النحو التالي:

1/ منغوليا

في عام 2006 أدخلت حكومة منغوليا تعديلات هامة على قانون التعليم لمنع جميع أشـــكال العنف في المرافق التعليمية بما فيها العقوبة البدنية والتحرش، كما أمر القانون الجديد بمدونة قواعد الســـلوك وآليات رقابة وضـــبط الإخلال بها.(Fancy, Fraser.2014)

2/ بولندا

في عام 2006، أطلقت وزارة التعليم البولندية برنامج إصـــلاح مدرســـي تحت عنوان "عدم التســـامح إطلاقا" كرد فعل على انتحار فتاة تم الاعتداء عليها جنســـيا في المدرســـة، وفي عام 2008 انتقلت الحكومة إلى ســـياســـة جديدة عنوانها "مدارس آمنة وجذابة" ركزت فيها على تهيئة بيئة اجتماعية إيجابية ومعالجة للمشـــاكل الســـلوكية بما فيها الاعتداء وإدمان المخدرات وتعاطي الكحول. (Plan/UNICEF. 2014)

3/ ليبيريا

في عام 2010 صـــدر قانون الطفل الخاص، والذي جاء لحماية الحقوق الأســـاســـية لجميع الأطفال، ويدرج حماية الطفل كعنصر إجباري في تدريب المعلمون. (منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة.2019)

4/ فلسطين

وضـــعت وزارة التربية والتعليم العالي خطة عمل لمكافحة العنف في المدارس في فلســـطين، وركزت الخطة على الوقاية وأنشـــأت وحدات خاصـــة - مجلســـا تأديبيا للمدرســـة - لمكافحة العنف، كما حددت بوضـــوح آليات الإبلاغ الواجب اعتمادها داخل المدارس، كما توفر الاسـتراتيجية الوطنية الفلسـطينية لمحاربة العنف ضـد المرأة (2011/ 2019) إطار سياسة يعنى بالعنف القائم على النوع الاجتماعي في البيئة المدرسية ويشمل التدخلات الآتية: تعزيز دور مجالس الطلاب وجمعيات أولياء الأمور في المدارس، توفير خدمات المشـــورة في حالات العنف القائم على

النوع الاجتماعي في البيئة المدرسية، تحديث المناهج الدراسية لإدراج منهج إجباري حول العنف ضد المرأة فيها. (Unicef.2013)

5/ جمهورية كوريا

نص قانون الوقاية من العنف المدرسي الكوري على ضرورة اتخاذ الحكومة للإجراءات اللازمة للوقاية من العنف في المدارس، بما في ذلك وضع خطة خمسية للوقاية من العنف المدرسي وإنشاء لجنة لمراقبة الخطة وتنفيذها، كما نص على أن تُلزم جميع المدارس الابتدائية والثانوية بإعداد خطة العمل الخاصة بها فيما يتعلق بالوقاية من العنف المدرسي ومتابعتها، بالإضافة إلى عقد دورات منتظمة حول الوقاية من العنف في المدارس. (Fancy, Fraser.2014)

6/ كينيا

في عام 2010 أصبحت العقوبة البدنية في كينيا غير مشروعة في جميع المرافق بما فيها المدارس، وفقا لنص المادة 29 من الدستور لكيني، كما جرم قانون الجرائم الجنسية لعام 2006 في كينيا التحرش البدني واللفظي على حد سواء، كما أعتبر الجرائم الجنسية التي يقترفها أشخاص يشغلون مناصب ذات سلطة ثقة ضمن المرافق التعليمية منافية للقانون وتعرض صاحبها في حال إدانته للسجن لمدة لا تقل عن عشر سنوات. (Plan International. 2012)

7/ نيجيريا

في عام 2007 اعتمدت وزارة التعليم النيجيرية إطار سياسة وطني حول تعليم أساسي خال من العنف يشتمل على: توعية المعلمين والطلاب بجانب تدريب مدراء التعليم وبناء القدرات لفائدة أصحاب المصلحة من قطاع التعليم، تطوير البحث، إضفاء الطابع المؤسسي على وحدات المشورة في جميع المدارس، الرقابة والتقييم. (Antonowicz, 2010)

8/ بيليز

يحظر قانون التعليم والتدريب في بليز لعام 2010 العقوبة البدنية والتحرش الجنسي والمواد الإباحية في المرافق التعليمية، لكنه لم يشمل التنمر أو العنف القائم على النوع الاجتماعي ضد الفتيان، وقد تم استكمال القانون بتشريع جديد يفرض حصول المعلمين على تدريب ملائم بهذا الشأن. (Antonowicz, 2010)

9/ بيرو

منذ عام 2013 تقوم وزارة التعليم في بيرو بتعزيز اســـتراتيجية وطنية للوقاية من العنف المدرســـي تحت عنوان "السلم في المدرسة" برؤية مفادها "فليعش الطلاب ويتعلموا بسعادة"، وفي إطار هذه الاستراتيجية يمكن لضحايا العنف القائم على النوع الاجتماعي في البيئة المدرســية أو الشـــهود عليه الإبلاغ بســـرية عن الوقائع في البوابة الافتراضية: www.siseve.pe أو يمكنهم الاتصال على خط هاتفي مجاني.

10/ كوستاريكا

في عام 2011، بدأت حكومة كوســـتاريكا برنامجا وطنيًا حول التعايش في المراكز التربوية هدفه تعزيز العلاقات المراعية والمنصفة للجنسين في المدارس وتحسينها، وتشكل كل مدرسة فريق عمل لقيادة الاستراتيجية يتكون من مدير، ومعلم ومســـتشـــار وطالبين، ويمثل برنامج التعايش جزءا من خطة وطنية أوســـع تعنى بالوقاية من العنف وتعزيز السلم الاجتماعي.(Plan International. 2012)

11/ الهند

في عام 2008 صـــدر قانون الحق في التعليم الهندي الصـــادر الذي كان بمثابة حظر وطني للعقوبة البدنية في المدارس، والذي ورد به عدم جواز إخضاع أي طفل للعقوبة البدنية أو التحرش النفسي.(Unicef.2013)

12/ تنزانيا

في عام 2009 صـدر قانون الطفل في تنزانيا والذي جاء من أجل حماية الطفل من جميع أشـكال الاسـتغلال القائم على النوع، وخاصة العنف الجنسي، بما في ذلك العنف القائم في المدارس.(Unicef.2013)

13/ الفلبين

في عام 2013 صدر قانون مناهضة التنمر والذي أكد على أن جميع المدارس سوف تعتمد سياسية مناهضة للتنمر المدرسي. (منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة.2019)

14/ النرويج

في عام 2002، أطلقت النرويج بيانا ضـــد التنمر، وقد تم تجديد البيان عدة مرات بعد إطلاقه بعامين وهو يلزم شـــركاء المدارس (بما فيهم الحكومات ونقابات المعلمين وجمعيات أولياء الأمور) بالوقاية من التنمر ومكافحته،

وكان للبيان الأثر الأكبر على التنمر لما شـــملته الحملة من متابعة لبرامج مكافحة التنمر النرويجية المعترف بها دوليا وروابطها مثل برنامجي زيرو واولويس. (Plan/ UNICEF. 2014)

ثانيًا: التجارب الدولية التي استندت على حشد المجتمع المحلي لمواجهة العنف

اسـتندت بعض الدول في مواجهتها للعنف القائم على النوع الاجتماعي في البيئة المدرسـية على حشـد المجتمعات المحلية لزيادة الوعي، وتصـميم وتنفيذ تدابير الحماية لضـمان سـلامة الأطفال في الطريق من وإلى المدارس، وقد جاء في مقدمة هذه التجارب:

1/ نيجيريا

في عام 2013 قام المشـروع التابع لمنظمة أكشـن إيد" "تغيير التعليم من أجل الفتيات في نيجيريا" بإجراء "دوائر مجتمعية أسـبوعية للقيام بأنشـطة التوعية، بما في ذلك تنظيم مسـيرات وأحداث بارزة حول العنف ضـد النسـاء والفتيات بجانب التركيز على الأيام الدولية للاحتفال، وتضـم بعض هذه الدوائر قادة وشـيوخ تقليديين، مما أدى إلى تغيير كبير (وغير متوقع) في سلوك المجتمع وطبعه. (Unicef.2013)

2/ غانا

في عام 2007 أنشأت أكشن إيد وسونغتابا مبادرة شبكات مجتمعية بهدف وقف العنف ضد الفتيات في المدارس في مقاطعة نانومبا، حيث لم تكن خدمات حماية الطفل تتمتع بوجود الموارد المالية والبشـــرية لمتابعة الحالات المبلغ عنها من العنف القائم على النوع الاجتماعي في البيئة المدرســـية من خلال ربط الهياكل المجتمعية بالوكالات اللامركزية، وقد أسـفرت مبادرة الربط الشـبكي عن زيادة عدد حالات الإسـاءة المبلغ عنها، حيث أصـبحت آليات الإبلاغ عن العنف الجنسي ضد المرأة أكثر وضوحا ونشاطا وقادرة على تسهيل الانتصاف من الانتهاكات وتجدر الإشـــارة إلى أن المبادرة تم تنفيذها كجزء من مبادرة متعددة المكونات، تشـــمل أندية الفتيات وأنشـــطة التوعية والمربين الأقران الأوائل. (Antonowicz, 2010)

3/ غينيا

في عام 2002 بدأت لجنة الإنقاذ الدولية في برنامج مساعدات الفصول الدراسية في المدارس الخاصة باللاجئين الليبيريين في غينيا، وذلك بعد الأبحاث التي أجريت على أن المعلمين الذكور يســتغلون الطلاب الإناث جنســيا، وخاصــةً من خلال تقديم درجات جيدة وامتيازات مدرسـية أخرى مقابل الجنس، لم يكن من الممكن بالنسـبة للجنة الإنقاذ الدولية أن تتمكن من العثور على لاجئات إناث أو نســـاء محليات لديهن الوقت والتعليم ليمكنهن من أن

يصـيحن معلمات، وبدلا من ذلك، تم تعيين مسـاعدات إناث لقاعات الدراسـة من المجتمع وتم تدريبهم كآلية وقائية ضـد الاسـتغلال والاعتداء الجنسـي. على أن يكون لمسـاعدات الفصـل تفويض واضـح للتصـدي لإسـاءة معاملة الطلاب واستغلالهم، وقد وجد التقييم للبرنامج أن الفتيات والفتيان أفادوا بأنهم يشعرون بأن الفصول الدراسية كانت أكثر ترحيبا وداعمة للتعلم، حيث لعب مسـاعدو الفصـول الدراسـية دورًا مهما في الحد من الاسـتغلال الجنسـي من خلال جمع درجات الامتحانات من المعلمين وتوزيعها على الطلاب، وبالتالي كونهم نقطة الاتصـال الرئيسـية حول الدرجات، وبالتالي مسـاعدة منع التلاعب بالفتيات في العلاقات الجنسـية مقابل الحصـول على درجات جيدة، ومع ذلك، تجدر الإشـارة إلى أن الدرس الأسـاسـي المسـتفاد في المراحل المبكرة من البرنامج هو الحاجة إلى تدريب المعلمين حول دور مسـاعدي الفصـول لتجنب تفاقم اختلال توازن القوى بين المرأة والرجل على سـبيل المثال من خلال الطريقة التي تحدثوا بها مع مساعدي الصفوف أمام الطلاب.(Winthrop and Kirk. 2006)

4/ فلسطين

في عام 2011 أدخلت اليونسكو نظامًا لتنبيه المجتمع عبر الرسائل النصية القصيرة في 29 مدرسة في قطاع غزة، وذلك كجزء من برنامج تجريبي للحد من مخاطر الكوارث والأزمات، واعتمد النظام على مبادرة غير رسـمية من الآباء لضـمان أن الطرق المؤدية إلى المدرسـة آمنة، ويسـتخدم نظام الإنذار الجديد رسـائل نصـية عبر الهواتف المحمولة لتحذير الطلاب والمعلمين وأولياء الأمور حيث تحدث الحوادث، كما يمكن اسـتخدام النظام في المراقبة وإعداد التقارير لجمع البيانات. (Sbardella, 2009)

5/ أفغانستان

كانت هناك العديد من التقارير عن تشـكيل جماعات دفاعية أو مجالس شـورى أمنية من قبل المجتمعات المحلية لحماية الطلاب بدنيا، وتتكون من شـباب من القبائل المختلفة داخل المنطقة ويتقاضـون أجورهم من قبل المجتمع على الرغم من عدم إنشـائها من قبل وزارة التعليم، إلا أنها معروفة من قبل الحكومة من خلال إظهار دعم المجتمع لتعليم الفنيات.(Glad.2009)

6/ باكستان

تم إطلاق مبادرة المدارس الآمنة في نيجيريا عقب اختطاف تلميذات المدارس في شـيبوك في عام 2014، وجرى تمديدها في وقت لاحق إلى باكسـتان بعد مذبحة مدرسـة بيشـاور التي قام بها مسـلحو طالبان في ديسـمبر 2014، وتركز المبادرة على التدخلات المدرسية والمجتمعية مع اتخاذ تدابير خاصة للأطفال المستضعفين والأكثر عرضة للخطر، وتهدف إلى إنشـاء مجموعات أمنية مجتمعية للترويج لمناطق آمنة للتعليم تتألف من المعلمين وأولياء

الأمور والشرطة وقادة المجتمع والشباب أنفسهم، بالإضافة إلى بناء تحصينات مدرسية أفضل وربط المدارس بمحطات الشرطة عن طريق وسائل الاتصالات المتنقلة.(Unicef.2013)

7/ موريتانيا

قامت اليونيسف بالتعاون مع تحالف الأئمة وعلماء الدين من أجل حقوق النساء والأطفال في موريتانيا وشبكات الأئمة الأخرى، بمبادرة للتوعية حول العقاب البدني للأطفال في المدارس - ليس فقط في المدارس الدينية (القرآنية) والمدارس غير المرتبطة بالدين - ولكن أيضًا في المنزل، وقد أجريت دراسة وطنية حول العقاب البدني ضد الأطفال في القانون الإسلامي الشريعة الإسلامية لتوضيح موقف الإسلام من العقوبة البدنية، والتي خلصت إلى أن الشريعة الإسلامية تحمي السلامة البدنية للأطفال وتوفر فتوى تحظر العنف اللفظي والبدني في النظام التعليمي. وقد عقدت جلسات توعية مختلفة للإعلان عن الفتوى والتعريف بها، إضافة إلى ورش عمل عبر موريتانيا لتوزيع الفتوى على أكثر من 2000 مدرسة ومركز ديني. (Antonowicz, 2010)

ثالثًا: التجارب الدولية التي استندت على الربط بين التعليم ونظم حماية الطفل لمواجهة العنف

استندت بعض التجارب الدولية في إيجاد حلول فعلية للعنف القائم على النوع الاجتماعي في البيئة المدرسية على الربط بين التعليم ونظم حماية الطفل، عن طريق إدراج مسالة حماية الطفل في مجموعة واسعة من أطر السياسات والقوانين والبرامج والخدمات لضمان اندماج أفضل للاستجابات ضد العنف القائم على النوع الاجتماعي في البيئة المدرسية وتصدي أنسب له، وقد كان في مقدمة تلك التجارب:

1/ رواندا

تتمثل الأولوية الأساسية لسياسة تعزيز الأسرة الجديدة لحكومة رواندا لعام 2014 في تطوير نظام وطني لحماية الطفل يعتمد على منهجا متعدد القطاعات في الوقاية من العنف ضد الأطفال وإهمالهم واستغلالهم والتخلي عنهم ويتصدى لذلك، وقد اشتملت المجالات الأساسية على الصعيد الوطني لرواندا والتي تعمل فيها سلطات حماية الطفل بالتعاون مع وزارة التعليم تحقيق ترابط أقوى ما يلي:

- مراجعة مدونة قواعد السلوك الخاصة بالمعلمين (الأخلاقيات المهنية) وجعلها في متناول كل معلم
- تعزيز التعليم عن طريق الأقران من خلال نوادي توسيمي للأطفال (اجهر بالقول).
- تقوية أنظمة المشورة في المدارس - التوجيه وتقديم المشورة للمعلمين وتيسير الروابط مع المساعدين الاجتماعيين.

- إتاحة مسـارات مرجعية واضـحة في المدارس لا سـيما من أجل الإبلاغ عن الاتهامات أو حوادث العنف والاعتداء والإهمال والاستغلال في المدارس.
- تعزيز المدارس الخالية من العنف (مدارس صـــديقة للأطفال). (منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة.2019)

2/ تنزانيا

تقود فرقة العمل متعددة القطاعات حول العنف ضـــد الأطفال في تنزانيا بالتنســـيق مع وزارة التنمية المجتمعية وشـــؤون النوع الاجتماعي والأطفال، تطوير خطة عمل وطنية للوقاية من العنف ضـــد الأطفال والتصـــدي له وتنفيذها، وتشـتمل الخطة التعليم والشـرطة والعدالة والصـحة وخدمات الرعاية الاجتماعية وقطاع فيروس نقص المناعة البشـرية والمجتمع المدني، وقد اعتبرت تنزانيا أول بلد في افريقيا يجري اسـتقصـاء وطنيا شـاملا حول العنف ضـــد الأطفال، كما تم تطوير نظام الحماية الطفل وقيادته في أربع مقاطعات في كل مقاطعة تعمل قطاعات التعليم والصحة والرعاية الاجتماعية والشرطة والعدالة بالتعاون مع هياكل المجتمع المحلي غير الرسمية لضمان معالجة سريعة ومناسبة لقضايا الاعتداء على الأطفال.(Fancy, Fraser.2014)

3/ سيراليون

تعمل سـيراليون على تعزيز خدمات حماية الطفل وتوفيرها للأطفال من خلال ربط وحدات دعم الأسـر والشـرطة والمسـاعدين الاجتماعيين وعمال الصـحة بالمدارس، كما أنها توفر آلية لمراقبة الاعتداء والعنف القائم على النوع الاجتماعي والأسري والجرائم ضد الأطفال والإبلاغ عنها.(UNESCO.2014)

4/ بوتان

وضـعت اليونيسـف نظاما لحماية الطفل بالتعاون مع أديرة بوتان يعمل على تعزيز خدمات حماية الطفل وتوفيرها للأطفال، إذ يعيش أكثر من 4000 طفل من أفقر أطفال بوتان في الأديرة ويدرســـون فيها، بعضـــهم لم يتجاوز الخامسـة من العمر بالرغم من أن السن القانونية لبداية الدراسـة هي سن السـابعة وغالبا ما يتم إرسـالهم من طرف الآباء الذين لا يســتطيعون دفع ثمن الازياء الرســمية والكتب المدرســية للمدارس الحكومية، وقد ربط هذا النظام الجديد لحماية الطفل رهبان الأديرة بالشـرطة وخدمات الرعاية الاجتماعية التابعة للدولة، كما يمنح الأطفال سـبيلا للتبليغ عن العنف أو الإهمال أو ســوء المعاملة أو الاعتداء، ويتم عقد ورش عمل عن حقوق الطفل لفائدة الطلاب

والمعلمين وكبار الرهبان كما تتم اســـتضـــافة موظف معني بحماية الطفل للإقامة بصـــفة دائمة في الأديرة. (Kelly.2014)

رابعًا: التجارب الدولية التي استندت على البرامج والمناهج في مكافحة العنف

اســتندت بعض التجارب الدولية في مكافحتها للعنف القائم على النوع الاجتماعي في البيئة المدرســية على التدخل في مناهج الأطفال من جميع الأعمار المدرســية وذلك لمنع العنف وتعزيز المســـاواة بين الجنســـين، بما في ذلك التثقيف الجنسي الشامل وتعليم المهارات الحياتية، وتعليم التربية المدنية، وقد كان في مقدمة تلك البرامج:

1/ برنامج اتش ام - البرازيل

هو برنامج دولي يســاعد الشــباب على تطوير المهارات الحياتية للانخراط في علاقات صــحية بين الأقران ومنع العنف، حيث يقوم على استخدام المناهج الدراسية القائمة على الأدلة، والتي تتضمن مجموعة من الأنشطة التعليمية الجماعية المصممة لتنفيذها في إطار مجموعات من نفس الجنس، وبوجه عام مع ميسرين من نفس الجنس يمكن أن يكونوا قدوة عادلة للنوع الاجتماعي ، وتشـــمل الأدلة الأنشـــطة المتعلقة بمنع العنف، والأبوة و الأمومة وتوفير الرعاية، والصحة الجنسية والإنجابية، وفيروس نقص المناعة البشرية، وتشمل الأنشطة لعب الأدوار والعصف الذهني وغيرها من التدريبات التشــاركية المســاعدة للطلاب على التفكير في كيفية اختلاط الأولاد والفتيات والنظر في الجوانب الإيجابية والسلبية لهذه التنشئة الاجتماعية ولتحديد الفوائد المترتبة على تغيير سلوكيات معينة، وقد تم تقييم البرنامج في عدة مواقع حول العالم من خلال معظم الدراســـات شـــبه التجريبية مع وجود أدلة على حدوث تغييرات إيجابية في المواقف والسلوكيات الخاصة بالمشاركين وتقليص العنف القائم على النوع الاجتماعي. Care (International. 2012)

2/ منهج المساواة بين الجنسين في المدارس - الهند

هو منهج لإشراك الفتيات والفتيان من سن 12–14، لتعزيز المساواة بين الجنسين من خلال تشجيع العلاقات المتساوية والفحص النقدي للأعراف الاجتماعية التي تحدد الأدوار والمسؤوليات القائمة على النوع الاجتماعي، والتشكيك في استمرار العنف القائم على النوع الاجتماعي في المدارس، وقد تم تنفيذ المنهج في المدارس العامة في غوا وكوتا ومومباي في غوا وكونا، حيث تم وضعه في مناهج دراسية مستمرة في مومباي، وتم تنفيذه كمشروع رائد مستقل في 45 مدرسة باستخدام الأنشطة اللامنهجية، لعب الأدوار والألعاب بدأت حركة المساواة بين الجنسين

في المدارس في الصف السادس واستمرت لمدة عامين مع الفتيان والفتيات الذين تتراوح أعمارهم بين 14–12 سنة في المدارس العامة. (منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، 2019).

خامسًا: التجارب الدولية التي استندت على التنسيق بين مختلف القطاعات للقضاء على العنف

استندت بعض الدول في تجاربها لمعالجة العنف القائم على النوع الاجتماعي في البيئة المدرسية على نهج متعدد القطاعات ينطوي على التنسيق مع مختلف القطاعات عبر جداول زمنية متعددة وعلى مستويات متعددة، وقد جاء في مقدمة هذه الدول:

1/ بيرو

منذ عام ٢٠١٣ تقوم وزارة التعليم في بيرو بتنسيق إطار سياسة التعليم الوطنية لمكافحة العنف المدرسي، حيث تعمل على سياسة المدرسة الصديقة على مستوى الوزارات المتعددة وتركز بوضوح على بناء نهج ذو طابع مؤسسي على صعيد المنظومة لمنع العنف القائم على النوع الاجتماعي في البيئة المدرسة..(UNESCO.2014)

2/ جزر البهاما

في عام 2013 عينت حكومة جزر البهاما فرقة عمل وطنية لإنهاء العنف القائم على النوع الاجتماعي في البيئة المدرسية ، وتضمنت فرقة العمل نهجا منسقا بين مختلف الوزارات، بما في ذلك وزارة التعليم والعلوم والتكنولوجيا، وشملت الوزارات الأخرى الخدمات الاجتماعية والأمن الوطني والشرطة والأسر والأطفال وحماية الطفل والشباب والرياضة والثقافة والصحة وشئون المرأة، وكذلك المنظمات غير الحكومية وبالإضافة إلى ذلك، تم تعيين لجنة وزارية للرقابة على فرقة العمل الوطنية، وتشمل وزير التعليم والعلوم والتكنولوجيا، وتتولى فرقة العمل الرفيعة المستوى مسؤولية تبادل المعلومات وتقديم التوصيات بشأن الممارسات والسياسات والبروتوكولات، هذا بالإضافة إلى تطوير استجابة وطنية فعالة وشاملة ومنسقة على مستوى النظام فضلا عن المستوى المتكامل لإدارة القضايا، حيث من شأنه أن يساعد على تسهيل التواصل بين الوزارات والإدارات والمنظمات غير الحكومية العاملة في مجال العنف القائم على النوع الاجتماعي.(Maura.2013)

3/ غواتيمالا

تتضمن الخطة الوطنية للعمل الاستراتيجي للفترة 2007 - 2017 في غواتيمالا دليلا لمنع التحرش في المدارس وحملة للتوعية والإعلام بشأن التحرش في المدارس، مستمدة من اتفاق ثنائي وزاري (الصحة والتعليم)، وفي عام

2013، أكدت وزارتا الصـــحة والتعليم التزامهما بالعمل معا على تصـــميم وتنفيذ برنامج شـــامل للتثقيف الجنســـي للشباب في تسع مناطق من البلاد.(Unicef.2013)

4/ ساحل العاج (كوت ديفوار)

وضعت وزارة التعليم الوطني والتعليم التقني بكوت ديفوار إطارا لتنسيق ورصد استراتيجيات حماية الطفل كجزء من سياسة وطنية شاملة لعدة قطاعات بشأن حماية الأطفال. (منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة.2019)

5/ الفلبين

دعت وزارة التعليم الفليبينية القطاعات الأخرى إلى تقديم مدخلات بشـــأن تطوير المناهج الدراســـية بداية من الحضـانة حتى الثانوية، وذلك لدمج الاستغلال الجنسـي للأطفال في إطار العنف القائم على النوع الاجتماعي وربط الأطفال بالصـــحة الجنســـية والإنجابية وخدمات العنف القائم على النوع الاجتماعي. (منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة.2019)

سادسًا: التجارب الدولية المستندة على وجود آليات للإبلاغ عن العنف

استندت بعض الدول في تجاربها لمواجهة العنف القائم على النوع الاجتماعي في البيئة المدرسية على خلق وتوفير آليات مناسبة للإبلاغ حال التعرض للعنف، وقد كان من ضمن تلك التجارب:

1/ كينيا

في عام 2008 أنشأت كينيا خط هاتفي وطني مجاني لمساعه الطفل من ثلاث ارقام هم 116 على مدار 24 ساعة، وخط تواصـل مجاني على شـبكة الأنترنت للأطفال، يقدم من خلاله المسـتشـارون المتطوعون المدربون خدمات الدعم والإحالة للأطفال المعنيين حول الإسـاءة الجنسـية والبدنية والعاطفية والإهمال، بما في ذلك العنف القائم على أساس النوع الاجتماعي في المدرسـة، ومع أطلقه زاد عدد البلاغات من الفتيات عن تعرضـهن للإيذاء الجنسـي من قبل معلميهن مما أدى إلى فصـــل أكثر من 1000 معلم من وظائفهم بين عامي 2009 و2010، كما أنشـــأ خط المساعدة أيضًا خدمة التوعية في المدارس لزيادة الوعي بما في ذلك تدريب المعلمين والطلاب، بالإضافة إلى ذلك، شـاركت منظمة Childline مع لجنة خدمة المدرسـين لتطوير قاعدة بيانات المعلمين الجناة لتتبع معلمي المدارس المسيئين في كينيا. (منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، 2019)

2/ هولندا

أنشـأت هولندا خط (Kinderteletoon) لمسـاعدة للأطفال دون سـن 18 عاما، كما أنشـأت خط هاتفي آخر يمكن الأطفال من الدردشـــة مع متطوع مدرب من Kinderteletoon عبر موقع الكتروني في محادثات تســـتمر لمدة تصـل إلى 30 دقيقة، وقد وجدت الدراسـات أن الأطفال الذين اتصـلوا ب Kinderteletoon من كلا الطريقتين قد شـعروا بإحسـاس أعلى من السـلامة الشـخصـية وانخفاض خطورة مشـاكلهم. (منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، 2019)

المحور الثالث: نحو الحد من ظاهرة العنف القائم على النوع الاجتماعي في البيئة المدرسية المصرية

تؤكد صكوك واتفاقيات حقوق الإنسان الدولية دومًا على حق الفرد في التعليم الجيد والشامل والآمن الخالي من أي تمييز أو عنف، وذلك كون التعليم هو إحدى آليات التنشئة الاجتماعية الضرورية للتطور الاجتماعي والعاطفي والنفسي للفرد، وفي سياق سعى الفرد لحصوله على حقة في التعليم كثيراً ما يتعرض في البيئة المدرسية لا أفعال عنيفة ومؤذية ترتكب ضد إرادته من قبل القائمين على العملية التعليمية، ومعتمدة على الفوارق المحددة اجتماعيًا، وتحدث ضرراً جسيماً بالفرد، وتسبب له أذى بدني أو جنسي أو نفسي أو معاناة، تلك الأفعال يطلق عليها مصطلح العنف القائم على أساس النوع الاجتماعي في البيئة المدرسية، وجميعها أفعال تُرتكب نتيجة المعايير والتصورات النمطية للجنسين، والتي تُعد شكلا من أشكال التمييز القائم على النوع الاجتماعي الذي تسعى كافة الجهود الدولية بصفة عامة، والمصرية بصفة خاصة لمكافحتها.

وفي السياق ذاته، يقع العنف القائم على أساس النوع الاجتماعي ضد الأطفال في كل البيئات بصفة عامة، وفي البيئة المدرسية بصفة خاصة بدرجة أكبر، وذلك نتيجة أن الطفل يقضي معظم سنين مهده في تلك البيئة التي من المفترض أن تلعب دور بارز في تنشئته الاجتماعية وبناء الأدوار الاجتماعية لدية، وفي سياق ذلك يكون الفرد أو الطفل عرضة للعنف القائم على أساس النوع نتيجة عوامل عدة لا تقتصر فقط على البيئة المدرسية، بل تمتد لتشمل الأسرة والمجتمع والفرد ذاته وإلى أبعد من ذلك على مستوى الدولة نفسها، ومن هذه الأسباب والتي رصدها المرصد في نسخه الثلاث:

- المعايير الاجتماعية التي تعمل على تشكيل السلطة وتركيزها بشكل تقليدي في يد الذكور والبالغين بما يتضمن أهلية استخدام العنف للحفاظ على تلك السلطة، والتي لا تثني عن الإبلاغ عن العنف القائم على النوع الاجتماعي في البيئة المدرسية وتضع عقوبات اجتماعية ضمنية أو حتى صريحة.
- معايير التمييز بين الجنسين التي تزيد من هيمنة الرجال وخضوع النساء بما يتضمن أهلية استخدام العنف للحفاظ على هذه الهيمنة.
- عدم وجود آلية رقابة فعالة تمنع وقوع العنف مما يسهل من قدرة المعلمين وموظفي المدرسة على ارتكاب العنف أو الاعتداء مع ضمان الإفلات من العقاب.
- المناهج وطرق التدريس القائمة على فكرة التنميط، والتي لا تزود الأطفال بالمعرفة الأساسية والمواقف والمهارات الحياتية للانخراط في إقامة علاقات صحية بين الأقران دون عنف.

- عدم وجود إطار لسياسة وطنية شامل لمنع العنف القائم على النوع الاجتماعي في البيئة المدرسية والتصدي له.
- عدم توفر برامج تدريبية مستمرة للقائمين على العملية التعليمية بما في ذلك المعلمين حول ظاهرة العنف المدرسي القائم على النوع الاجتماعي.
- الافتقار لاستراتيجيات التعليم والتعلم والأساليب التأديبية والتقويمية التي تعزز من منع ارتكاب العنف.
- العنف المتوارث بين الأجيال والتساهل في ممارسة العنف النفسي والبدني داخل العائلة، نتيجة قلة الوعي بالعنف القائم على النوع الاجتماعي في البيئة المدرسية وحقوق الأطفال والمراهقين.
- تقلص دور الأسرة في ظل عمل الأبوين، أو نتيجة التفكك الأسري الناجم عن الطلاق، فضلاً عن إشباع الأسرة لحاجات أبنائها نتيجة الوضع الاقتصادي.
- عدم الوعي بالحقوق الفردية والجماعية والنوع الاجتماعي، الناجم عن ضعف مستوى التعليم وقلة التوعية، الناتج عن عزوف الشباب والنشء عن دور الثقافة والشباب ونوادي الأطفال.

لذا يسعى هذا المحور إلى طرح مجموعة من الحلول للتعامل مع قضية معقدة مثل العنف القائم على النوع الاجتماعي في البيئة المدرسية طريقة تعمل على إحداث تغيير مستدام من خلال مسارات متعددة وليس بدائل، خاصة أنه منذ إطلاق المرصد في شهر مارس لعام 2023 في نسخته الأولى عملت مؤسسة مصريين بلا حدود والاتحاد المصري للسياسات والبحوث التربوية والذي يضم عددًا من مؤسسات المجتمع المدني العاملة في ملف التعليم على طرح الرؤي المختلفة من خلال:

- عقد مقابلات معقمة مع العاملين في ملف التعليم من مؤسسات المجتمع المدني والجميعات الأهلية.
- رصد أبرز الجهود والتجارب التي قام بها مؤسسات المجتمع المدني المختلفة وحصر التوصيات المقترحات لتطوير العملية التعليمية للحد من ظاهرة العنف القائم على النوع الاجتماعي.
- عقد الحلقات النقاشية وورش العمل مع الصحفيين والإعلاميين والعاملين بمؤسسات المجتمع لتبادل الخبرات.
- بجانب رصد ما تقدمت به مؤسسات المجتمع المدني والخبراء إلى الحوار الوطني فيما يتعلق بالعنف داخل البيئة المدرسية وآليات الحد منه.

وفيما يلي مسارات الحل والتي تمثلت في الأتي:

العدد	المسار	شرح المسار	تقييم المسار	الجهة المنوطة
1	**العمل على تحسين جودة البيئة المدرسية المادية الآمنة**	تحتل البيئة المادية التي يتم فيها التدريس والتعلم والعمل والدراسة موقع جوهري وبارز الأهمية في إشكالية التصدي لظاهرة العنف القائم على النوع الاجتماعي في المدارس، خاصة أن البيئة المادية قد تشكل أرضًا خصبة لنمو إشكالية العنف القائم على أساس النوع بها نتيجة شمولها على مناطق حساسة لحدوث العنف كالمراحيض وقاعات الدروس الفارغة والأروقة وغرف المبيت الفارغة وغيرها، وعليه فأن تحقيق بيئة مدرسية مادية آمنة وخالية من العنف القائم على أساس النوع ينطوي على ضرورة مراعاة موقع المدرسة وساحاتها وطرق الوصول اليها وتصميم مبانيها، وقاعات دروسها ومرافقها من المياه والصرف الصحي والنظافة، وما يستلزمه ذلك من الصيانة الدورية والرقابة.	**المميزات:** • إمكانية تطبيقه بسهولة. • مقبول من الناحية الاجتماعية والسياسة. **العيوب:** • ارتفاع التكلفة النسبية. • يستغرق تنفيذه أوقات طويلة.	**تعاون مشترك بين كل من السلطة التنفيذية ووزارة التربية والتعليم ومؤسسات المجتمع المدني.**
2	**ضرورة العمل على سن قوانين وتشريعات تمنع العنف القائم على النوع الاجتماعي داخل البيئة المدرسية بشكل صريح**	من خلال العمل استحداث بند جديد بقانون العقوبات أو سن تشريع جديد من الأساس يعني بالجرائم العنيفة القائمة على النوع الاجتماعي في البيئة المدرسية ينص من خلاله على تجريم العقاب التأديبي العنيف فضلا عن تجريم كافة أشكال العنف كممارسة، وكذلك ينص على عقوبات مفصلة واضحة وتفصيلية حال كان العنف الواقع على أساس النوع يمس العرض.	**المميزات:** • إمكانية تطبيقه بسهولة. • مقبول من الناحية الاجتماعية والسياسة. • غير مكلف **العيوب:** • قد يستغرق تنفيذه أوقات طويلة.	**البرلمان المصري بالتعاون مع الجهات المختصة.**
3	**منح المدارس إمكانية الوصول إلى المناهج والمواد التعليمية**	تتمثل إستراتيجية الوصول إلى المناهج والموارد التعليمية في تطوير المناهج والمواد التعليمية عن طريق إشراك الخبراء في تصميم تلك المناهج بما يضمن نزع الصورة النمطية للأدوار الاجتماعية الموجودة ببعض المناهج كحصر دور الأم في ربة المنزل، وكذلك دمج مفاهيم الصحة الجنسية والإنجابية بتلك المناهج، وكذلك ما يتعلق بالمناهج من تطوير المجتمع المدرسي للمعارف والمواقف والمهارات من أجل تعزيز المساواة بين الجنسين وتوفير بيئة تعلم آمنة، فضلاً عن بروز ممارسات انضباط إيجابي ثابتة، بجانب إبراز المعلمين للمساواة بين الجنسين في ممارسات تدريسهم.	**المميزات:** • إمكانية تطبيقه بسهولة. • مقبول من الناحية والسياسة. • غير مكلف **العيوب:** • يستغرق تنفيذه أوقات طويلة. • قد لا يلقى القبول والاستحسان المجتمعي.	**وزارة التربية والتعليم**
4	**تطوير الوزارة للسياسات والتوجيهات التي تحد من ظاهرة العنف القائم على النوع الاجتماعي**	تتمثل إستراتيجية التطوير في إعداد سياسات تعني بالعنف القائم على النوع الاجتماعي في البيئة المدرسية والعمل على نشرها وإنفاذها، فضلاً عن وضع توجيهات حول الوقاية والسلامة من العنف داخل المدرسة وفي محيطها وما يتطلبه ذلك من الاستعانة بآليات	**المميزات:** • إمكانية تطبيقه بسهولة. • مقبول من الناحية الاجتماعية والسياسة. • لا يستغرق تنفيذه أوقات طويلة.	**وزارة التربية والتعليم بالتعاون مع الجهات المختصة**

		الإبلاغ المناسبة لزيادة المساءلة، بالإضافة إلى تخصيص ميزانية لتهيئة بيئات تعلم آمن، فضلا عن إدراج بيئات التعلم الآمنة والخالية من العنف ضمن مسؤولية مسؤوليات الموظفين، مما يترتب عليه فهم واضح لتفشي ظاهرة العنف القائم على النوع الاجتماعي في البيئة المدرسية والعوامل المحركة له، مما ينتج عنه في نهاية الأمر وجود مجتمع مدرسي ممكن ومدعم للتصدي للعنف القائم على النوع في البيئة المدرسية.	**العيوب:** • مكلف نسبيا على المدي الطويل.	
5	**العمل على خلق آليات إبلاغ مناسبة لزيادة المساءلة**	يتطلب لمواجهة العنف القائم على النوع الاجتماعي ضرورة أن تتوفر إجراءات وآليات واضحة وآمنة ومطبقة للإبلاغ عن وقوع أي حوادث عنف داخل المدراس، كما يجب أن تكون تلك الآليات مراعية لمشاعر الطفل وخصوصيته، ولا يتوقف دورها فقط على الإبلاغ، بل مساعدة الضحايا وتقديم المشورة والدعم وإحالة الحالات المعنفة إلى جهات إلى جهة إنفاذ القانون، بجانب ضرورة وجود نظام حكومي لجمع البيانات الخاصة بالعنف المدرسي (سجلات الشرطة – سجلات القضاء – خط لجنة الطفل – لجان الحماية)	**المميزات:** • مقبول من الناحية الاجتماعية والسياسة. • التكلفة تتوقف على نوعية الآلية المستخدمة. **العيوب:** • يستغرق تنفيذه أوقات طويلة. • صعوبة التطبيق إلى حد ما.	**تعاون مشترك بين كافة أصحاب المصلحة على الصعيد الوطني.**
6	**الربط بين التعليم وأنظمة حماية الطفل**	حيث يتطلب لمواجهة العنف القائم على النوع الاجتماعي في البيئة المدرسية ضرورة إيجاد سياسات وإجراءات وهياكل لحماية الأطفال من العنف على جميع الأصعدة وفي جميع المرافق التي يُمارس فيها العنف كالأسر والمدارس والمجتمعات المحلية، من أجل إدراج مسالة حماية الطفل في مجموعة واسعة من أطر السياسات والقوانين والبرامج والخدمات لضمان اندماج أفضل للاستجابات ضد العنف القائم على النوع الاجتماعي في البيئة المدرسية وتصدي أنسب لها من خلال العمل الشامل والمدمج.	**المميزات:** • إمكانية تطبيقه بسهولة. • مقبول من الناحية الاجتماعية والسياسة. **العيوب:** • ارتفاع التكلفة نسبياً على المدي البعيد. • قد يستغرق تنفيذه أوقات طويلة.	**تعاون مشترك بين كافة أصحاب المصلحة على الصعيد الوطني.**
7	**إطلاق برنامج حكومي يختص بدمج السياسات التربوية الحساسة للنوع الاجتماعي داخل البيئة المدرسية**	التعاون بين منظمات المجتمع المدني ووزارة التربية والتعليم وذلك بهدف إطلاق برنامج حكومي يختص بدمج السياسات التربوية الحساسة للنوع الاجتماعي داخل البيئة المدرسية.	**المميزات** • التطبيق الفعلي لتعزيز دور المجتمع المدني كشريك للدولة في عملية التنمية. • الاستفادة من خبرات مؤسسات المجتمع المدني القاعدية في العمل على ملف التعليم. **العيوب** الإجراءات البيروقراطية الحكومية.	**وزارة التربية والتعليم بالتعاون مع منظمات المجتمع المدني العاملة في ملف التعليم.**

8	**تأهيل وتدريب المعلمين حول النوع الاجتماعي**	تأهيل وتدريب المعلمين حول النوع الاجتماعي وأنواعه وأساليب مواجهته في البيئة المدرسية، مع العمل على إطلاق حملات توعوية داخل المجتمعات المحلية تعمل على توضيح صور العنف المختلفة مع تسليط الضوء على توعية الأهالي بأنواع العنف داخل البيئة المدرسية	**المميزات** • رفع الوعي بظاهرة النوع الاجتماعي • بناء قدرات المعلمين/ات للحد من ظاهرة العنف **العيوب** • العادات والتقاليد والنظرة المجتمعية السائدة والتي تمنع من نشر الوعي حول مفاهيم النوع الاجتماعي	**وزارة التربية والتعليم بالتعاون مع منظمات المجتمع المدني العاملة في ملف التعليم.**
9	**تعزيز ونشر ثقافة التعليم المجتمعي**	الاستثمار في نماذج التعليم المجتمعي والتي تشمل دعم نماذج التعليم البديلة التي يقودها أفراد المجتمع، والعمل على تمكين جميع المتعلمين من مواصلة تعليمهم دون انقطاع.	**المميزات** • ضمان حصول عدد أكبر من الفئات المجتمعية على التعليم دون انقطاع. **لعيوب** • صعوبة توافر شروط المدرسة المجتمعية طوال الوقت. • الموارد المالية لإنشاء المدرسة المجتمعية.	**وزارة التضامن الاجتماعي القطاع الخاص بالتعليم المجتمعي ووزارة التربية والتعليم ومنظمات المجتمع المدني العاملة في ملف التعليم.**

المراجع العربية:

- محمود راغب، كل ما تريد معرفته عن خط نجدة الطفل 16000، (اليوم السابع، 27 مايو 2017)، متاح على الرابط التالي: https://2u.pw/UyVNv53
- منى عبيد، 10 اختصاصات للجنة حماية الطفولة وفقًا للقانون، (فيتو، 13 مارس 2022)، متاح على الرابط التالي: https://www.vetogate.com/4548467
- محمد ذكريا، مهام إدارة نجدة الطفل وعدد أعضائها في القانون، (فيتو، 19 مارس 2022)، متاح على الرابط التالي: https://www.vetogate.com/4552252
- أحمد عبد الرحيم، نجدة الطفل دعم نفسي واجتماعي وإنقاذ الأطفال من العنف، (أخبار اليوم، 20 نوفمبر 2021)، متوفر على الرابط التالي: https://2u.pw/rs5Zxf7
- الدستور المصري، موقع مجلس النواب المصري، متوفر على الرابط التالي: http://www.parliament.gov.eg/
- فرج الخليفاوي، حقوق المراءة بين التشريع والتطبيق، نقابة المحامين المصريين، (15يونيو 2022)، متوفر على الرابط التالي: https://egyls.com/%D8/
- قانون رقم ٦٤ لسنة ٢٠١٠ بإصدار قانون مكافحة الاتجار بالبشر حتى عام ٢٠٢٣، (الجريدة الرسمية - العدد ١٨ (مكرر) - السنة الثالثة والخمسون ٢٥ جمادى الأولى سنة ١٤٣١ هـ، الموافق ٩ مايو سنة ٢٠١٠ م)، تم الحصول علية الكترونياً.
- قرار وزير التربية والتعليم رقم 519 لسنة 1998 بشأن منع العنف فى المدارس، متوفر على الرابط التالي:https://www.laywer.co/%D9%/
- ملخص القرار الوزاري رقم (287) لسنة 2016 الخاص بالانضباط المدرسي وسجلاته، (15نوفمبر 2016)، متوفر على الرابط التالي: https://bookets4allstages.blogspot.com/2016/11/news_47.html
- فاتن زكريا ، منذ توليه الحقيبة الوزارية «حجازي» يصدر 6 كتب دورية لضبط العملية التعليمية، موقع أخبار اليوم، (أكتوبر 2022)، متوفر على الرابط التالي: https://m.akhbarelyom.com/news/newdetails
- قرار وزير التعليم رقم 234 لسنة 2014بشأن حفظ النظام والانضباط داخل المدارس، (20 مايو 2014)، متوفر على الرابط التالي: https://kenanaonline.com/users/lawing/posts/715185
- التوجيهات العالمية بشأن العنف القائم على أساس النوع الاجتماعي في البيئة المدرسية، (منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، 2019)، متوفر على الرابط التالي:

https://unesdoc.unesco.org/ark:/48223/pf0000369939/PDF/369939ara.pdf.multi

- محمد العطار، جهاز الإحصاء يكشف بالأرقام: معلم لكل 26 تلميذا في مصر، (كشكول، أكتوبر 2023)، متوفر على: https://www.kashqol.com/162770
- ريم محمد، الإحصاء: متوسط أعداد التلاميذ لكل معلم (33) تلميذا بالتعليم العام، (كشكول، أكتوبر 2023)، متوفر على:https://www.kashqol.com/162770
- لائحة الانضباط المدرسي الجديدة 2024، متوفر على الرابط التالي: https://www.modars1.com/t52689-topic

المراجع الأجنبية

- Fatuma Chege, Teacher Identities and Empowerment of Girls against Sexual Violence, (Florence, 2006), Available at the following link: https://www.un.org/womenwatch/daw/egm/elim-disc-viol-girlchild/ExpertPapers/EP.13%20chege.pdf
- Crapanzano and others, Gender differences in the assessment stability and correlates to bullying roles in middle school children (Behavioral Sciences,2011), Available at the following link: https://doi.org/10.1002/bsl.1000
- Srilatha Battilana and Alexandra Pittman, Consultant Capturing Change in Women‘s Realities: A Critical Overview of Current Monitoring & Evaluation Frameworks and Approaches,(awid Women‘s rights, 2010), Available at the following link: https://www.google.com/search?client=firefox-b-d&q=jv[lm
- M, Ghosh and others, Engaging Coaches and Athletes in Fostering Gender Equity: Findings from the Parivartan Program in Mumbai, India. New Delhi, India, ICRW & Futures Without Violence, (New Delhi,2012), Available at the following link: https://www.icrw.org/wp-content/uploads/2016/10/Parivartan-Engaging-Coaches-and-Athletes-in-Fostering-Gender-Equity.pdf
- The Safe Schools Program: Jamaica Assessment Report,(DevTech Systems, 2005), Available at the following link: https://www.edu-links.org/resources/safe-schools-program-jamaica-assessment-report

- school Violence Association with Income and Neighborhood Safety in Brazil,(unicef, 2013), Available at the following link: https://www.unicef.org/media/113166/file/Gender%20Transformative%20Education.pdf
- The Power of Education for Changing Gender-based Discriminatory Social Norms and Stereotypes: Some Practical Example of Change,(unicef,2015), Available at the following link: https://www.unicef.org/media/113166/file/Gender%20Transformative%20Education.pdf
- Milli Akoth and Jeffrey Maganya., making schools a safe horizon for girls: a training manual on preventing sexual violence against girls in schools, ctionAid International Kenya, 2004, Available at the following link: https://searchworks.stanford.edu/view/6368081
- S. Bakari and F. Leach, Hijacking equal opportunity policies in a Nigerian college of education: The micropolitics of gender. Women 's Studies International Forum, (sciencedirect, 2007), Available at the following link: https://www.sciencedirect.com/science/article/abs/pii/S027753950700012X
- Laurie, Emily, Plan 's Learn Without Fear Campaign: Progress report.Learn Without Fear. Campaign Progress Report,(Plan International, 2010), Available at the following link: https://resourcecentre.savethechildren.net/document/learn-without-fear-campaign-progress-report/
- (Unicef.2013) Addressing violence in schools: Selected initiatives from West and Central Africa, Save the Children/ActionAid/PLAN/UNICEF, at : http://www.unicef.org/wcaro/VAC_Report_english.pdf
- (Plan/UNICEF. 2014)Toolkit and Analysis of Legislation and Public Policies: To Protect Children and Adolescents from all Forms of Violence in Schools, Panama, UNICEF/Plan, at: http://www.unicef.org/lac/Toolkit_violencia_ENGLISH.pdf

- (Plan International. 2012) The campaign to stop violence in schools: Third Progress Report. Woking, Plan International, at: https://inee.org/sites/default/files/resources/Plan_Learn_Without_Fear.pdf
- (Fancy, and Fraser. 2014) DFID Guidance Note: Part B Practical Guidance: Addressing Violence against Women and Girls in Education Programming, London,at: https://www.gov.uk/government/uploads/system/uploads/attachment_data/file/318900/Education-guidance-note-partB.pdf
- (unicef, 2013), school Violence Association with Income and Neighborhood Safety in Brazil, at : https://www.unicef.org/media/113166/file/Gender%20Transformative%20Education.pdf
- (Winthrop, and Kirk. 2006)Creating Healing Classrooms: Tools for Teachers and Teacher Educators. Washington DC, International Rescue Committee, at: http://www.rescue.org/sites/default/files/migrated/resources/hci-tools
- (Glad.2009). Knowledge on Fire: Attacks on Education in Afghanistan; Risks and Measures for Successful Mitigation. Kabul, CARE/World Bank/Afghan Ministry of Education, at: http://www.care.org/sites/default/files/documents/Knowledge_on_Fire_Report.pdf
- (Sbardella, 2009) Community-based child protection in the Gaza Strip. Humanitarian Exchange Magazine ,at: http://www.odihpn.org/humanitarian-exchange-magazine/issue-44/community-based-childprotection-in-the-gaza-strip
- (Kelly.2013). Bhutan brings children ‘s rights to monastic schools, The Guardian, 20 February 2013, at: http://www.theguardian.com/global-development/2013/feb/20/bhutan-children-rights-monastic-schools
- (UNESCO.2014). School-related Gender Based Violence in the Asia-Pacific Region, Bangkok, at: http://unesdoc.unesco.org/images/0022/002267/226754E.pdf(Care International. 2012), The Young Men Initiative: Engaging young men in the Western Balkans in gender equality and violence prevention: A Case Study. Banja Luka,

Bosnia and Herzegovina, Care International, at: https://www.program-y.org/about-y/young-men-initiative/

- (Maura, 2013) Committee appointed to address gender-based violence in The Bahamas. The Bahamas Weekly, 30 July 2013.